

تم وعده لا ينشأ كونه مكتسباً بل سلباً كما كان مراد الأداة والقدرة
الى فعلها المبني في بصره ويعتبر الحكم في تركه اي بالوقت المقدرة
ولم يقبلها لان موت في ذلك الوقت وان لا يكون في غير قطع باسناد
المراد بالوقت بدل القتل وقد قطع على الاجل اي لم يوصل اليه فانه
لو لم يقبل الحكم ان امره هو احد الذي علم ان تقام موته في وقت القتل فم
يقطوع باسناد المراد بالوقت وان المراد بالاجل المضاف
زمان بطلان في الحياة قطعاً في غير تقدم ولا تأخر فم لا يخفى ذلك
في المقبول او المعلوم في وقت ان قتل مات فانه لم يقبل في وقت
هو اجله كذا في شرح المواظف فاذا جاء اجلهم لم يستأفوا من
ولا يستقدمون ان قلت لا يتصور الا استخدام عند جحد فلا فائدة في غيره
قلت قوله تعالى ولا يستقدمون عطف على الجملة الشرطية لا الجزئية فلا يرد
بالشرط والجملة المقترنة قالوا المسئلة بقرينة المذكور في معنى
الاجتماع تبييناً واستشهاداً فكلونه في صورة الاجتماع استعملت لفظه
والجواب على الاول رده على انه لا يوافق على الشرط ويؤكد
الى القول بسند الاجل بالاجل بان ذكر الاحاديث اضرارها فلا

فلا يضر بالآيات القطعية او المراد الزيادة بحسب الجواز كما يقال ان ذكر
الشيء غيره الثاني كما علم الكسبي في زوائد المعركة اربعة فقال في قوله
بطلان حيوته باجل القتل فيمكن ان يتناولوه ويؤمرونه بالعرف
وقد يفسر الرزق بما يسوقه الله تعالى الى الحيوان فاستغنى بالثقة او غيره
فصل هذا يكون العوارز وقا في بعد لا يخفى ويجوز ان يكمل شرحه في غيره
ويؤاخذ قوله تعالى وما رزقناهم ينفوقا وقد يقال اطلاق الرزق على المنفق
بما ذكره بعده بملاكه كما لا خلاف بالمراد بالمراد بالمراد بالمراد
الاذن في النقص الشرعي والاختلاف في معنى الاضنا في الآية وهو معتبر
في معنى الرزق عند ربه ايضا كما يجب انشا الله تعالى في تدبيره ملاحظه لطبيعية
خبره وضربه اذا اكمل امره وشرها وفي جعله كسباً في الختام من على الله
المعزلة فان صح فالرفع ظ ان لا يكون ما يكمل رزق فاع ان ظاهر قوله تعالى
وما رزقنا الارض الا لعاملها رزقها يقتضي ان يكون كل دواب مرزوقه
ان من اكمل الخلق طول عمره اجيب بالآية قد راق اليك في البهايات
الا اذا عرض عند رسوله احتيازه على ان يمتنع من بين ما علم يا كمل صلا ولا
طوا اذ لا ينفق في ذلكاه وايضا في قوله تعالى لا تبال الاضلال